خاص

منتديات بحور المعارف

WWW.ELMA3ARIF.BA7R.ORG

مكتبة منتديات بحور المعارف

هذا الكتاب

مقدم من طرف منتديات بحور المعارف

- كتب دينية
- علوم القرآن
- علوم السنة النبوية
- تاريخ إسلامي
- موسوعات
- روايات عالمية
- أدب عربي
- كتب الشعر
- سياسة

- تاريخ
- اقتصاد
- إدارة
- فلسفة
- علم نفس
- شخصيات ومشاهير
- معالم وأماكن
- كتب علمية
- كتب الطب

- كتب المرأة
- كتب الطبخ
- كتب انجليزية
- كتب فرنسية
- كتب تربوية
- كتب ثقافية
- كتب أطفال
- إعلام آلي
- بحوث ورسائل جاهزة

للمزيد من الكتب والموسوعات الحصرية زوروا منتديات بحور المعارف وأحصلوا عليها مجانا

توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة

المدرس الدكتور
عبد العزيز مهدي الرواي(*)

تعد السياسة الخارجية لأية دولة تعبيراً عن مصالح دائمة تاكيداً لبديهية من بديهيات السياسة، بأنه ليس هناك صداقة دائمة ولا عداوة دائمة بل مصالح دائمة ، وكذلك الافادة من الظروف المتغيرة، بعبارة أخرى إن السياسة الخارجية لأية دولة تمزج بين هذين العنصرين عنصر الاستمرار العائد للإستراتيجية العليا لهذا الدولة، ومن طبيعة علاقاتها الدولية مع دول أخرى وعنصر طارئ يعود إلى ظروف استثنائية قد تكون من بينها تغير الشخصيات الموجهة لهذه السياسة وتباين أمزجتها.

وبما أن روسيا الاتحادية دولة قارية كبرى فان لديها مصالح وأهدافاً إقليمية ودولية تسعى إلى تحقيقها باستخدام جميع الوسائل الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية والعسكرية، على اعتبار أن جوهر السياسة الخارجية هي القابلية على توظيف دقائق الأمور في سبيل أهداف بعيدة المدى.

وفي عقد التسعينات شهدت روسيا انقلاباً عميقاً في سياستها الخارجية. وكان أهم ما طرأ عليها من تغيير هو التخلص النهائي من مبادئ الماركسية اللينينية التي كانت تحكم تحرك النظام السوفيتي في هذا المجال، وقد حرص المسؤولون على إلغاء هذا القسم من الدستورالجديد المخصص للسياسة الخارجية، حيث احل الدستور الجديد المنافسة على الأسواق العالمية محل المواجهة الإيديولوجية.

وجاء هذا الهدف لينعكس على السياسة الخارجية الروسية واستلزم إعادة ترتيب الأولويات، فقد أصبح الهدف الأساسي لها هو محاولة الاندماج داخل البيت الأوربي المشترك، وإحلال التقارب محل المواجهة مع الولايات المتحدة، فضلاً عن العديد من التغيرات الأخرى. ولهذا سيتطرق البحث إلى التطورات السياسية في السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد المتغيرات الدولية بعد وصول الرئيس فلاديمير بوتين إلى رئاسة الجمهورية في مبحثين هما:

المبحث الأول: التطورات السياسية في روسيا الاتحادية.

المبحث الثاني: مجالات ومحددات السياسة الخارجية الروسية.

المبحث الأول: التطورات السياسية في روسيا الاتحادية

أولاً: تفكك الاتحاد السوفيتي وظهور روسيا الاتحادية.

شهد العقد الأخير من القرن العشرين العديد من المتغيرات الدولية التي أنهت المواجهة بين القطبين الأعظم الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق ومن ثم انتهى الصراع الأيديولوجي بين الدولتين.

فقد أدت التداعيات الناتجة عن محاولة الانقلاب الفاشل في الاتحاد السوفيتي في آب العام ١٩٩١ إلى تسارع عملية تفكك الاتحاد السوفيتي ففي ٨ كانون الأول العام ١٩٩١ اتفق رؤساء الجمهوريات السلافية الثلاث بوريس يلتسن رئيس روسيا الاتحادية وستاتيلاف شوشكفيتش رئيس روسيا البيضاء وليونيد كرافتشوك رئيس أوكرانيا في اجتماع عقد في بريست على إعلان تفكك الاتحاد السوفيتي رسمياً. واتفق الثلاثة على إقامة رابطة الكومنولث للدول المستقلة (CIS) تكون عاصمتها منسك[١] . إلا أن تفكك الاتحاد السوفيتي السابق لم يؤد إلا إلى انسلاخ ربع مساحته أما الثلاثة أرباع الباقية فلا زالت بيد روسيا، حيث ورثت معظم ما كان يملكه الاتحاد السوفيتي من إمكانيات مادية وبشرية ولكنها ورثت في الوقت نفسه مشاكل الاتحاد السوفيتي الأخرى[٢] .

وأجريت انتخابات رئاسية في العام ١٩٩١ حصل فيها الرئيس بوريس يلتسن على أغلبية الأصوات في البلاد[٣] . التي شرعت بمرحلة من التحول الهيكلي من الاشتراكية إلى الرأسمالية الليبرالية، وبدأت مرحلة الخصخصة لتؤدي إلى تزايد حجم المؤسسات والشركات الخاصة، وانحصر الاهتمام في التوسع في الملكية الخاصة وان أدى إلى تصدير المعادن والمواد البترولية بأسعار منخفضة للغاية.

١.احمد حسين شحيل. السياسة الخارجية الروسية في منطقة الشرق الأوسط. رسالة ماجستير(غير منشورة) كلية العلوم السياسية جامعة بغداد. بغداد ٢٠٠٠ ص١١٥.

* . احتفظت روسيا بأكثر من نصف سكان الاتحاد السوفيتي السابق إذ بلغ عدد سكانها عام ١٩٩٨ حوالي ١٤٧,٢٣١,٠٠٠ مليون نسمة . انظر المصدر نفسه ص٦٨,

٢ . Rachel Douglas. Russian Duma report denounces yeltsin policy in Chechnya. Executive Review VO 122. No.40. October 1995. p. 49.

وفي نهاية العام ١٩٩٤ وبداية العام ١٩٩٥ بدأت المرحلة الثانية من برامج الخصخصة والتي شملت المؤسسات الكبرى التي احتفظت بها الدولة وتميزت هذه المرحلة بالعلاقات الوثيقة بين الرأسمالية والجهاز الحكومي.

إلا أن الرأسمالية الروسية أبدت اهتماماً ضئيلاً بعملية (إعادة تنمية الصناعة) وفقدان الثقة في الاقتصاد القائم على الإنتاج، وأسفرت عن أزمة اقتصادية ومالية أصبحت تهدد البلاد بالانهيار.

وبعد سنوات من التطبيق الارتجالي للبرامج الإصلاحية أدركت روسيا بان المعالجة بالصدمات وحدها لا تجدي دون أن تقوم اساساً على إقناع المجتمع نفسه بهذا النوع من المعالجة، ومع افتقاد الرؤية الواضحة للمستقبل برزت عدة أخطاء أهمها:

- **الخطأ الأول** الذي وقع فيه الاصطلاحيون أنهم جعلوا روسيا موضعاً لخطط نظرية استهدفت خلق رأسمالية روسية قادرة على مسايرة العولمة والانفتاح على الأسواق، دون الوضع في الاعتبار عقلية الشعب الذي سيخضع لهذا التحول الجذري ومدى استعداده لتقبله عن اقتناع.
- **أما الخطأ الثاني** الذي وقع فيه الاصطلاحيون فهو الاعتماد المفرط على المساندة المالية الخارجية، كأحد مظاهر الانفتاح المنشود إلا أن النتيجة كانت حركة مضادة من هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، والذي فاق في حجمه كل التوقعات لتستقر في البنوك الأجنبية(١) . وأدى استفحال الأزمة المالية التي اقترنت بإعلان البنوك إفلاسها في ١٨ آب العام ١٩٩٨ إلى تأكيد الفشل الذريع لسياسات الإصلاحيين وبالشكل الذي أدى إلى التوجه نحو صندوق النقد الدولي من اجل الحصول على دعم مالي في الوقت الذي قرر فيه الصندوق وقف إمداد روسيا بالقروض وفرض إجراءات داخلية وخارجية كشرط لمواصلة دعمه المالي لها(٢).

ومقابل الحصول على قروض جديدة طالب الصندوق بضمانات من الحكومة الروسية وضرورة وضع آلية فعّالة لجمع الضرائب والحد من عملية هروب رؤوس الأموال إلى الخارج(٣) .

١. نبيه الأصفهاني . حكومة بريماكوف في مواجهة المأزق الروسي. السياسة الدولية . العدد ١٣٤. أكتوبر ١٩٩٨. ص ٢٤٦.

٢. نبيه الأصفهاني . السياسة الخارجية الروسية في مرحلة التحول الديمقراطي، السياسة الدولية ، العدد ١٣٦ أبريل ١٩٩٩، ص٢٢٤-٢٢٥.

٣. نبيه الأصفهاني . السياسة الخارجية الروسية في مرحلة التحول الديمقراطي، مصدر سابق . ص٢٢٥.

إلا أن نتائج انتخابات البرلمان الروسي التي أجريت في ١٩ كانون الأول العام ١٩٩٩ شهدت تراجع التيار القومي لصالح التيار الإصلاحي والمتمثل بحزب الوحدة أو ما يسمى "بحزب الكرملين" وهو ما يعكس رغبة الروس في السير باتجاه سياسة الإصلاح ومراعاة المصالح القومية الروسية من خلال تعزيز بناء الدولة الروسية القوية. كما أن فوز فلاديمير بوتين في انتخابات الرئاسة الروسية التي أجريت في ٢٦ آذار العام ٢٠٠٠ بنسبة أكثر من ٥٣% على اقرب منافسيه وهو غينادي زيغانوف زعيم الحزب الشيوعي الروسي والذي حصل على نسبة ٣٠% من الأصوات يعني أن روسيا قد تجاوزت عتبة القرن الحادي والعشرين وهي تحتفظ بسيطرة الاتجاه الإصلاحي الذي تسير فيه نحو التحول الديمقراطي الليبرالي واقتصاد السوق وبما يعزز في النهاية من مكانة الدولة الروسية على الصعيد العالمي. وبعد انتخاب الرئيس بوتين أصبحت روسيا تعتمد سياسة خارجية قائمة على (**الواقعية**) و(**العملية**) و (**الحرص**) وهي تمثل الرؤية الجديدة للسياسة الخارجية الروسية(1). وأشر هذا بداية مرحلة جديدة في السياسة الخارجية الروسية تختلف بشكل واضح عن المرحلة السابقة.

ثانياً : أولويات السياسة الخارجية الروسية.

انعكس الوضع الداخلي في روسيا على علاقاتها بالخارج، حيث انحصرت أهداف السياسة الخارجية الروسية في محاولة استعادة المكانة التي كان يتبوؤها الاتحاد السوفيتي السابق في مرحلة الحرب الباردة مع أحداث بعض التغييرات الجوهرية في هذا التطلع بحيث يتفق مع الوضع الجديد ليمكنها من تحقيق طموحاتها في عصر العولمة وحرية الأسواق، فقد اعتمدت روسيا في سياستها الخارجية عدة دوائر تعتمد على مراحل نموها ومدى استقرارها السياسي والاقتصادي وفي كل هذه الدوائر كان الهدف الأساسي هو تحقيق الإستراتيجية الأمنية على المدى البعيد(2) .

ولهذا يمكن تلخيص أهم أهداف السياسة الخارجية الروسية في هذه المرحلة بـ(3)

١. تجنب الحرب النووية ووضع التهديد بحرب عالمية جانباً.
٢. بناء علاقات تحالف وتعاون بين الديمقراطيات الصناعية المتقدمة.

١. احمد حسين شحيل . مصدر سابق ص ١٩٩ -٢٠٠.
٢. نبيه الأصفهاني ، انطلاقة جديدة لدبلوماسية روسيا الاتحادية. السياسة الدولية . العدد ١٣١. يناير ١٩٩٨. ص٢٦٧.
٣. احمد حسين شحيل . مصدر سابق. ص٥٥-٥٦ .

٣. إنعاش الاقتصاد الروسي وتحسين مستوى معيشة الشعب.
٤. تعزيز الديمقراطية في روسيا.
٥. السعي إلى تعزيز نفوذ روسيا في ضوء الفضاء السياسي للاتحاد السوفيتي السابق.
٦. منع انتشار الصراعات السياسية والعسكرية التي تؤدي إلى عدم الاستقرار في آسيا الوسطى.

واهم ما يؤشر على هذه المرحلة هو سعي روسيا إلى الاندماج في أوربا الغربية وهو الخيار الذي سعى إلى تحقيقه اندريه كوزريف وزير الخارجية الروسي.

إلا أن تقييم هذه المحاولة يشير إلى حصيلة ضئيلة فلم يكتب لها النجاح وهذا ما يشير إليه (الكيس بوشكوف) بقوله : ((لكي نفهم التطور الذي طرأ على سياستنا الخارجية يجب أن نعود قليلاً إلى الوراء، ففي العام ١٩٩١ أردنا أن نندمج في الغرب ومن اجل هذا الهدف لم نتردد في أن نتقيد بسياساته، ربما كان هذا التطلع وهماً، وعلى أية حال فان الغرب لم يرضَ بنا)) [١]. والدليل على ذلك هو توسع حلف شمال الأطلسي لمناطقه بضم ثلاث دول كانت في الماضي عضوة في حلف وارسو.

لقد أدت هذه التطورات علاوة على التطورات السياسية الداخلية الى وضع ترتيب أكثر تنوعاً للأولويات الروسية ليعكس تنامي الشعور لدى الروس في الارتياب في حقيقة نوايا الغرب نحو البلاد، وتصاعد التوجه نحو صياغة دور لروسيا في الساحة الدولية أكثر توافقاً مع المصالح القومية بدلاً من مواصلة السير في ركاب الغرب ومحاولة اللحاق به، وتأكيد الشعور بان روسيا وأمريكا يجب أن تقوم بينهما المنافسة بدلاً من العداوة.

وسجل وجود ايفغيني بريماكوف على رأس وزارة الخارجية الروسية محاولة لإعادة التوازن المفقود في عملية ترتيب أولويات السياسة الخارجية الروسية بعد مرحلة من التطلع المتعطش للحاق بالغرب بأي ثمن في عهد اندريه كوزريف والذي أشرت حقبته سياسة اللين والمهادنة تجاه الغرب.فقد اختير بريماكوف لمنصب وزير الخارجية في بداية العام ١٩٩٦ في محاولة من الرئيس يلتسن للحد من الانتقادات في الساحة الروسية بعد فوز الوطنيين المتشددين بزعامة جيرنوفسكي في الانتخابات التشريعية في كانون الأول العام ١٩٩٣ وسيطرة الشيوعيين على البرلمان بأغلبية كبيرة بزعامة زيوجانوف في كانون الأول العام ١٩٩٥

١. نبيه الأصفهاني.السياسة الخارجية الروسية في مرحلة التحول الديمقراطي . مصدر سابق.ص ٢٢٥.

ولهذا برزت التطلعات القومية الروسية وتزايد الاتجاه للحد من الانفتاح الكبير على الغرب، وكانت شخصية بريماكوف هي الأكثر ملاءمة لمواجهة هذه الانتقادات المتزايدة.

وقد حدد بريماكوف أولويات السياسة الخارجية الروسية في ١٢ كانون الثاني العام ١٩٩٦ في خيارات قائمة على ترتيب أولويات أكثر تنوعاً لتعكس رؤية أكثر شمولاً لما يجب أن يقوم عليه التحرك الدبلوماسي الروسي في المستقبل وابرز هذه الأولويات هي:

أ. تأكيد التمسك بمبدأ الشراكة بين روسيا والغرب، وهذا يعني قبول ضم الحلف للجمهوريات السوفيتية السابقة، مع التحذير من انتشار أسلحة الحلف إلى حدود روسيا وإلا تضطر موسكو إلى إعادة صواريخها ذات الرؤوس النووية إلى مكانها القديم في مواجهة أوربا الغربية.

ب. أهمية منطقة الشرق الأوسط وما تحويه من ثروات بترولية وغيرها، ويعد بريماكوف من أفضل خبرائها بعد مرحلة من التراجع في العلاقة بين موسكو وهذه المنطقة المهمة.

ج. دعم التقارب مع جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق[١] .

والحقيقة أن حكومة بريماكوف جاءت لتسجل توسعاً واضحاً في الدبلوماسية الروسية على الساحة الدولية وفي أكثر من مكان، وفي الوقت نفسه محاولة إيجاد تناسق بين روسيا والعالم الخارجي وحماية مصالحها.

واتسم التحرك الروسي بمحاولة الحد من صرامة القرارات التي تصدرها واشنطن من منطلق قوة القطب الأوحد الذي بقي على الساحة الدولية واقتراحها للحلول الوسط التي تتوافق أكثر مع تطبيق التسويات السلمية ولم يخلُ هذا التحرك أيضاً من توجيه انتقادات للسياسة العدوانية الأمريكية . وظهر واضحاً أن موسكو لم تعد تقبل الالتزام التام بسياسة العولمة كما صاغها القطب الأوحد الغربي ولهذا سعت روسيا إلى المواءمة بين أهدافها القومية وبين تحركاتها الدبلوماسية على الساحة الدولية، وتعبئة كل ما تملكه من أوراق لصالح الاستفادة من مكانتها على الصعيد الدولي [٢] .

وكان إعلان الرئيس بوتين عن أهم ملامح السياسة الخارجية الروسية في ٢٦ كانون الأول العام ٢٠٠٠ مؤشراً مهماً في هذا الاتجاه وتركزت على عدة نقاط مهمة هي:

---

١. نبيه الأصفهاني . السياسة الخارجية الروسية في مرحلة التحول الديمقراطي. مصدرسابق . ص٢٢٦.
٢. المصدر نفسه . ص٢٢٧.

١. تحقيق أهداف روسيا القومية والدفاع عنها، وبذلك وضع نهاية لسياسة التنازل العشوائي لصالح الغرب في الساحة الدولية وهو أهم ما ميز مرحلة الرئيس بوريس يلتسن.
٢. السعي إلى علاقات متميزة وتعاون استراتيجي مع أصدقاء الاتحاد السوفيتي السابقين وخصوصاً مع الهند وإيران والصين وكان هذا أهم ملامح هذه المرحلة.
٣. الاتفاق مع دول الجوار الإقليمي حول كيفية إقرار السلام والاستقرار في المنطقة.
٤. التوصل إلى تسوية عادلة للمشاكل التي تواجه المنطقة.
٥. البرغماتية والتعاون في العلاقات مع كومنولث الدول المستقلة (CIS).
٦. إضفاء الطابع القومي على السياسة الخارجية الروسية والتأكيد على ضرورة استرداد روسيا المكانة التي افتقدتها منذ قيامها وإنهاء الانفراد الأمريكي بموقع القمة، وحسب رؤية الرئيس بوتين لا بد من وضع خطة إستراتيجية وعقلانية تؤدي إلى إحلال التعددية القطبية محل هذا الانفراد وعلى نحو يتناسب أكثر مع اتجاهات العالم الجديد[1].

لقد سعى الرئيس بوتين بالعمل الجاد لاستعادة الدور الذي احتله الاتحاد السوفيتي السابق، بعد مرحلة من الانحسار في الدور الروسي ومحاولة إحياء هذا الدور وما احتله من مكانة الدول الكبرى، وفي هذا السياق كان هناك عدة تطورات على المستوى الوطني لتعزز من دور روسيا على المستوى الدولي واهم هذه التطورات :

أ. السعي إلى وضع مساوٍ واستغلال حيز دبلوماسية القوى الكبرى، كانت هذه قمة أولويات السياسة الخارجية الروسية في تطوير العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا الغربية.
ب. تقوية منظمة الأمن والتعاون الأوربي (OSCE) لكي تمارس دوراً رئيساً، وفي الوقت نفسه السعي لمنع التوسع شرقاً لحلف الأطلسي وتقييده من لعب دور رئيس في شؤون الشرق.
ج. خدمة إستراتيجية إحياء الاقتصاد الروسي، ومحاولة تجاوز الصعوبات العديدة وخصوصاً نقص الأرصدة الرأسمالية وصعوبات الاستثمار وتراكم المشاكل الاجتماعية والبطالة التي وصلت إلى حوالي ١٠ ملايين شخص.

١. نبيه الأصفهاني. مستقبل التعاون الروسي – الإيراني في ضوء التقارب الأخير . مجلة السياسة الدولية.العدد.١٤٤.ابريل ٢٠٠١ص١٦١-١٦٤.

د. تقوية الموقف والتأثير الروسي كقوة آوراسية، وتوضح الإحاطة الجيوستراتيجيةحول الحدود الغربية الروسية، التي تزايدت أكثر بتوسع حلف الناتو شرقاً وما تضمنه المفهوم الاستراتيجي الجديد الذي تم تبنيه في العام ١٩٩٩، فبعد انضمام هنغاريا والجيك وبولندا إلى الناتو تحركت الحدود من ٦٥٠-٧٥٠ كم في المجال الروسي، ولمواجهة هذه الحالة سعى الرئيس بوتين إلى إيجاد عالم متعدد الأقطاب، حيث توجهت الدبلوماسية الروسية شرقاً نحو الصين والهند والدول الآسيوية الكبرى الأخرى بهدف تقوية الدور الروسي في الشؤون الدولية(١).

فالدبلوماسية الروسية التي سعى إلى تحقيقها الرئيس بوتين هي تحسين العلاقات مع الغرب بالشكل الذي يساعد روسيا في الحد من الضغوط السياسية والأمنية الغربية وتوفير بيئة ملائمة لحل المشاكل بالحوار والمشاورات والسعي إلى الحصول على مساعدات اقتصادية غربية ومواصلة الخطط بعيدة المدى في إعادة توجيه الاقتصاد الروسي.

وبعد كل ما تقدم نجد أن السياسة الخارجية الروسية الجديدة قد مرت بمرحلتين من ناحية الأولويات التي ركزت عليها في تحركاتها وهي:

المرحلة الأولى: (١٩٩١-١٩٩٦) حيث ركزت الدبلوماسية الروسية في هذه المرحلة على البعد الأوربي، وذلك من خلال التطلع للمشاركة المتميزة في إقامة امن أوربي أكثر شمولية من الذي قسم القارة إلى كتلتين متصارعتين في مرحلة الحرب الباردة واهم ما عزز سعي روسيا في ذلك هو:

أولاً: عضوية روسيا الدائمة في مجلس الأمن.

ثانياً: اشتراك روسيا في قمة الدول الصناعية السبع، على الرغم من أوضاعها الاقتصادية منذ العام ١٩٩١.

ثالثاً: العلاقة الوثيقة لروسيا مع الاتحاد الأوربي وهو الشريك المفضل لروسيا في الأنشطة الاقتصادية، بعد مرحلة من العداء في عهد الاتحاد السوفيتي السابق، حيث كان الاتحاد الأوربي يوصف بأنه (الركيزة الأوربية لحلف الأطلسي) والعدو اللدود له.

1 .Win Gulling Russian foreign policy in Putin presidency strategic Digest. September 2000 .p. 1259-1261.

رابعاً: احتفاظ روسيا بترسانة الأسلحة النووية، ومواصلة طرح مسالة السلاح كأهم عنصر في المفاوضات مع الغرب والولايات المتحدة من اجل الحصول على مزايا بالنسبة لوضعها الجديد على الساحة الدولية.
خامساً: الدور الروسي المهيمن في قيام رابطة الدولة المستقلة منذ العام ١٩٩١ وتحركها لضمان الاستقرار السياسي والعسكري(١).

إلا أن تصاعد الحرب في البوسنة نتيجة تفكك يوغسلافيا وبروز الصراع بين الصرب(السلاف) والعرقيات الأخرى، أوضح وللمرة الأولى منذ بروز روسيا على الساحة الدولية بدلاً من الاتحاد السوفيتي السابق، الانتماء العرقي كأحد الأسباب المحركة لسياسة روسيا الخارجية وهي في موقفها هذا لم تتورع عن أن تتحدى كافة الحجج التي قدمت من الجماعة الدولية لإدانة الجانب الصربي في الصراع بين البوسنة وكوسوفو.

من جانب آخر نجد أن إنهاء السيطرة الإيديولوجية والعسكرية على الجزء الشرقي من القارة الأوربية في السياسة الخارجية الروسية قد تبلور منذ العام ١٩٩٢ بحل حلف وارسو، إلا أن النتيجة كانت مبادرة الدول الأعضاء السابقين فيه إلى طلب الانضمام إلى حلف الناتو وترحيب الدول الغربية بذلك مما أدى إلى اتساع الخط الفاصل بين الكتلتين لصالح الغرب وتقلصه على الجانب الروسي.

وبدلاً من أن تكون هذه الدول بمثابة جسر يربط بين الشرق والغرب الأوربي نجد أن روسيا قد عُزلت عن ترتيبات الأمن الأوربي الجديد، وأصبحت روسيا طرفاً في (شراكة من اجل السلام) داخل الحلف الغربي على الرغم من استمرار عدم الموافقة على هذا الوضع حتى ٢٧ أيار العام ١٩٩٧ والموافقة الروسية بعد ذلك.

المرحلة الثانية: وتبدأ منذ العام ١٩٩٦ فلم يكن التحرك الروسي في قضية الصرب والأمن الأوربي سوى الخطوة الأولى في عملية صياغة سياسة خارجية لروسيا، أعقب ذلك تصاعداً في أولويات السياسة الخارجية وخصوصاً بعد الانتخابات التشريعية الأولى في العام ١٩٩٦ والتي أدت إلى عدة نتائج مهمة أبرزها:

---

١. نبيه الأصفهاني. المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الروسية. السياسة الدولية ـ العدد ١٤٢. أكتوبر ٢٠٠٠. ص١٧٢.

١. أن أغلبية البرلمان (**الدوما**) أصبحت للحزب الشيوعي الجديد بزعامة زيوجانوف والحزب القومي المتطرف بزعامة جيرنوفسكي، وتسعى أفكار الحزبين إلى رفض الأحادية القطبية وانفراد الولايات المتحدة والعمل من اجل عالم متعدد الأقطاب.

٢. تزايد المطالب الشعبية بمراعاة المصالح القومية الروسية التي أُغفلت في مرحلة إعادة هيكلة الاقتصاد الروسي لصالح الليبرالية، وجسّد تعيين ايفغيييني بريماكوف وزيراً للخارجية صعوداً لهذا التيار، وخروج روسيا من مرحلة التطبيع مع الغرب إلى مرحلة جديدة في إعادة ترتيب الأولويات ومحاولة إحلال التعددية القطبية محل الأحادية واستمرار عملية هيكلة الاقتصاد الروسي[١].، وبعد ما تقدم نجد أن السياسة الخارجية الروسية قد شهدت تفصيلاً ملحوظاً في الآونة الأخيرة، وأبدت درجة عالية من الاستقلالية في العديد من القضايا والمواقف الدولية والإقليمية بدءً بموقفها المعارض للحرب الأمريكية على العراق وتهديدها باستخدام حق النقض الفيتو ضد أي قرار يسمح باستخدام القوة ضد العراق ، وتوقيع الإعلان الثلاثي الفرنسي – الألماني – الروسي ضد الحرب في العاشر من شهر شباط من العام ٢٠٠٣، إلى جانب رفضها وقف العمل في مفاعل بوشهر الإيراني إلا بموجب قرار دولي يؤكد تنفيذ إيران لبرنامج تسلح نووي سري، وتأكيدها على أن أي معلومات بهذا الخصوص تأتي من واشنطن يجب أن يراجعها خبراء من الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدقة ويتحقق منها ويؤكد صحتها[٢]. وقد انعكست هذه التطورات الداخلية على دوائر التحرك السياسي الخارجي الروسي وتحديد هذه المناطق وحسب أهمية كل منه.

المبحث الثاني: مجالات ومحددات السياسة الخارجية الروسية.

أولاً: مجالات السياسة الخارجية الروسية.

اعتمدت روسيا في سياستها الخارجية على عدة دوائر وحسب مراحل نموها ومدى استقرارها السياسي والاقتصادي، وفي كل هذه الدوائر كان الهاجس الأساسي تحقيق الأهداف الإستراتيجية

١. نبيه الأصفهاني. المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الروسية. المصدر السابق . ص١٧٣-,١٧٤
٢. أنظر:
٣. هل تتجه روسيا لاستعادة دورها العالمي. قراءات إستراتيجية في ملف الأهرام الاستراتيجي.
المصدر http://www.rulcpleng.php?id=2005log123544

السياسية والاقتصادية والعسكرية لروسيا، وتختص أولى هذه الدوائر بأوربا والولايات المتحدة ثم الدوائر الآسيوية ذات الأهمية الإستراتيجية واخيراً دائرة الشرق الأوسط.

١. دائرة الولايات المتحدة وأوربا:

وتبدأ هذه المرحلة مع بداية عقد التسعينات بخطاب الرئيس الروسي بوريس يلتسن أمام مجلس الأمن الدولي في ٣١ كانون الثاني من العام ١٩٩٢، والذي أكد فيه بان (روسيا تعد الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى ليس شركاء لها فقط بل حلفاء ايضاً). وعلى حد تعبير فلاديمير بنارتكو الدبلوماسي الروسي بأنه (سوف تكون المنافسة تجارية مع واشنطن وليس منافسة إيديولوجية)[1].

وقد أكد هذا الاتجاه الرئيس الأمريكي بيل كلنتون خلال زيارته إلى موسكو في ٤-٥ حزيران العام ٢٠٠٠ مضيفاً بأنه ليس لديه اعتراض على العمل مع روسيا في بناء نظام دفاعي صاروخي مشترك والذي سوف يوقف الصواريخ الموجهة إلى روسيا والولايات المتحدة من قوى معادية في الشرق الأوسط أو أي مكان آخر.

إلا أن أكثر المسائل التي أدت إلى خلافات مهمة بين روسيا والولايات المتحدة هي مسألة نقل التكنولوجيا النووية الروسية ذات الاستخدام المزدوج إلى دول تعدها الولايات المتحدة دول خارجة على القانون مثل إيران وكوريا الشمالية.

وجاءت ردود أفعال الولايات المتحدة قوية ومهددة بقطع المساعدات عن روسيا وبرزت هذه الحالة بوضوح في قضية بيع مفاعل نووي روسي إلى إيران. ولكن الأهداف الروسية كانت ابعد من قضية مفاعل، فالهدف كان تحركاً سياسياً ذا طابع استقلالي عن الولايات المتحدة وخصوصاً في المناطق المهمة من العالم، وهذا ما يمكن أن نلمسه في تصريح ايفغيني بريماكوف وزير الخارجية الروسي خلال زيارته إلى إيران في كانون الأول العام ١٩٩٦بقوله : (أن الكرملين عازم على انتهاج سياسة مستقلة عن الولايات المتحدة تجاه إيران، وان موسكو لن تتراجع عن سياسة التعاون العسكري والنووي مع إيران فضلاً عن تطوير علاقاتها الاقتصادية، وليس من مصلحة روسيا أن تسقط جميع أوراقها الدبلوماسية في إمكانية الضغط أو المساومة أو المقايضة مع الولايات المتحدة)[2] .

١. احمد حسين شحيل . مصدر سابق ص٩٧.
٢. احمد حسين شحيل .مصدر سابق. ص٩٩-١٠٣.

وبشان المشاكل النووية الإيرانية يؤكد الرئيس بوتين على : (أن موسكو تعمل على إخراج هذه المشكلة عن نطاق المواجهة معبراً عن قلقه من تزايد الحضور العسكري الأمريكي في منطقة الخليج ومشيراً إلى أن روسيا لم تحصل من واشنطن على ضمانات مؤكدة بعدم مهاجمة طهران)(١) .

ومنذ الساعات الأولى التي تلت هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١على الولايات المتحدة أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وقوف روسيا في صف الولايات المتحدة في مواجهة الإرهاب وبذلك كان قراره التخلي عن السياسة الخارجية الروسية القائمة على منافسة الولايات المتحدة وإدراج بلاده ضمن التحالف الدولي المناهض للإرهاب، حيث وصف البعض قراره هذا بأنه تحول بنسبة ١٨٠ درجة في السياسة الخارجية الروسية، وتبرز أهم ملامح هذا التحول في السياسة الخارجية الروسية من خلال توصيات الرئيس بوتين حول التدخل العسكري في أفغانستان وهي:

١. أن المشاركة في التحالف ضد الإرهاب قد أعطى لروسيا الحق في استعمال المجال الجوي الافغاني لطلعات ذات أهداف إنسانية.
٢. منح حق الاستفادة من معلومات الاستخبارات الروسية وايضاً خبرة روسيا الواسعة عن المواقع الأفغانية.
٣. التوصية بالاكتفاء بالمساندة الخارجية وترك الأفغان لتحرير أنفسهم من حكم طالبان، وقد حرص الرئيس بوتين على تحديد النقاط التي تحكم المشاركة الروسية في التحالف الدولي بقيادة أمريكية ضد الإرهاب وهي:

أ. التبادل الايجابي والمثمر في الاستخبارات.
ب. فتح المجال الجوي الروسي أمام طلعات جوية من اجل الإغاثة الإنسانية.
ج. الإسهام في عمليات إنسانية محتملة من اجل إغاثة كل الأراضي الأفغانية.
د. السماح باستخدام القواعد العسكرية في دول آسيا الوسطى التابعة لروسيا.
هـ. تقديم المساعدة للتحالف الشمالي في أفغانستان(٢) .

١.: الرئيس الروسي يؤكد انفتاح بلاده على التعاون مع البلدان العربية . المصدر:
http://www.rugarab.ru/cp/eng..php?1d=200501091301020

٢. نبيه الأصفهاني . أبعاد التقارب الروسي – الأمريكي بعد أحداث ١١ سبتمبر . السياسة الدولية . العدد١٤٧. يناير ٢٠٠٢ ص١١٨.

وفي العلاقة مع الدول الأوربية سعى الرئيس بوتين إلى تحسين العلاقات معها، فقد دعى وزراء خارجية ألمانيا وايطاليا وبريطانيا وفرنسا إلى زيارة روسيا وإجراء محادثات في العلاقات والتعاون الثنائي وخصوصاً فيما يتعلق بموقفهم من الشيشان (١) .

لقد سعت روسيا من خلال عضويتها في مجموعة الدول الثماني الكبرى إلى تفعيل برنامج (الشراكة من اجل التقدم والمستقبل المشترك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) وقد جرى تبني هذا البرنامج في قمة مجموعة الدول الثماني الكبرى التي عقدت في الولايات المتحدة في العام ٢٠٠٤ وأخذت روسيا على عاتقها في فترة ترأسها لنادي الكبار تنظيم العديد من الفعاليات في إطار هذا البرنامج. فقد أصرت روسيا مع عدد من البلدان الأوربية والعربية على تحويل الخطة الأمريكية الخاصة بنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط إلى برنامج للشراكة .

وأكدت روسيا على ضرورة أن تراعي جميع مشاريع الإصلاح والتحديث خصائص كل بلد وان تحظى بموافقتها علاوة على سعيها للتقريب بين مواقف مختلف البلدان تجاه مسائل الإصلاحات الجارية في المنطقة(٢) .

٢.الدائرة الآسيوية:

لقد جاء تجاهل الغرب للمطالب الأمنية الروسية في القارة الأوربية والمضي في ضم دول شرق ووسط أوربا إلى حلف الأطلسي دافعاً قوياً لتوجه موسكو إلى الشرق الآسيوي لتعويض انحسارها الأمني على الساحة الأوربية وازدياد إدراكها لأهمية المصالح المشتركة التي يمكن أن تتحقق مع الدول الآسيوية، ومن هنا جاء التقارب الروسي مع الدول المهمة في آسيا ومنها الصين واليابان والهند وغيرها(٣)، فقد شهد عقد التسعينات تحسناً ملموساً في علاقات روسيا مع الصين واهم تطور في هذه العلاقات جاء عندما قام الرئيس الصيني "زيانج زيمين" بزيارة موسكو في نيسان ١٩٩٧ حيث صدر(**إعلان سيباس المشترك**)والذي يفتح المجال أمام إمكانية قيام شراكة إستراتيجية بين البلدين، وأيضا وقع اتفاق خماسي

---

1 .Liu Guling. Op.cit. p.1257.

٢. ماريانا بيلينكايا، وزارة الخارجية الروسية راضية عن نتائج سياستها الشرق أوسطية في العام ٢٠٠٦ . انظر:

http://wwww.ruyarab.ru/cp/eng-php?id=20050109131020&art=20061231204853

٣. نبيه الأصفهاني . انطلاقة جديدة لدبلوماسية روسيا الاتحادية . مصدر سابق . ص٢٦٨.

يشرك كل من كازاخستان وطاجاكستان وقرغيزستان لخفض حجم القوات المسلحة على الحدود الفاصلة بين الدول الأربع والصين[١].

وفي العلاقة مع اليابان شهد مطلع التسعينات خطوات ايجابية لتحسين العلاقات بينهما مثلت تحولاً من مرحلة التوتر الكامل في العلاقات الروسية اليابانية إلى مرحلة جديدة تتسم بالسعي إلى تحقيق التفاهم فيما بينهما بشان قضايا العلاقات بينهما وخصوصا فيما يتعلق بجزر الكوريل. وتسعى روسيا للاستفادة من الإمكانيات الاقتصادية الهائلة لليابان في دعم برامجها الإصلاحية وخصوصا تطوير منطقة الشرق الأقصى في روسيا. واستراتيجياً مثّل التوتر في العلاقات بين البلدين بفعل القدرات العسكرية الروسية ومخاوف اليابان من هذه القدرات المتطورة إحدى القضايا الرئيسة في علاقات الدولتين في مراحل متعددة.

إلا أن أهم ما يميز تطور السياسة الخارجية الروسية تجاه اليابان هو غلبة الاعتبارات والقيود المفروضة من البيئة الداخلية على السياسة الخارجية وإمكانية أحداث تغيير ملموس في موقف البلدين من قضايا الخلاف فقد أدت توجهات التيار المحافظ والتيار القومي في روسيا إلى قيود على تنفيذ الأفكار التي اقترحها الرئيس يلتسن لحل مشكلة جزر الكوريل بين البلدين[٢] .

وفي ١٤ أيلول ٢٠٠٠ زار الرئيس بوتين طوكيو حيث كرر الجانب الياباني مطالبه الإقليمية باقتراح رئيس الوزراء الياباني بان : (تمتد حدود بلاده لتضم جزر الكوريل) فكان رد الرئيس بوتين أن اكتفى بالقول بأنه : (اقتراح شجاع ومدروس ولكنه لا يتفق مع رؤية روسيا)[٣]. فالدبلوماسية الروسية على الرغم من تحركها نحو اليابان في محاولة لتحسين العلاقات بين البلدين بعد مرحلة طويلة من التوتر والسعي من اجل تحقيق السلام إلا أنها لم تقدم أي مقابل ملموس يعكس رغبة حقيقية في تغيير الوضع القائم الذي استمر لعقود وخصوصاً في حل قضية جزر الكوريل بين البلدين.

٣.بدء التقارب نفسه. مع الصين في عام ١٩٩٦ عندما زار الرئيس يلتسن بكين في وفد رسمي مهم وتم توقيع وثيقة (شراكة إستراتيجية للقرن الحادي والعشرين) وتسعى روسيا إلى زيادة اعتماد الصين عليها في مجالي السلاح والطاقة وهذا سيؤدي إلى احتواء أي تهديد صيني في المستقبل، وهي محاولة لإيجاد توازن قوة جديد في الشرق . انظر المصدر نفسه . ص٢٦٨-٢٦٩.

٢.علي سيد فؤاد. العلاقات الروسية اليابانية بعد القمة الأخيرة. السياسة الدولية . العدد ١٣٦ ابريل ١٩٩٩ . ص٢٣٠.

٣. بنية الأصفهاني. المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الروسية. مصدر سابق ص٧٥.

وفي النتيجة نجد أن الآليات الدبلوماسية المختلفة التي تسعى روسيا لتنفيذها في هذا الجزء من آسيا تعمل على إقامة أسس وقواعد أمن جديد يمنع حدوث مواجهات في المنطقة.ومعالجة تصعيد الأزمات، فتحقيق الاستقرار والأمن في الإقليم يضمن لروسيا ممارسة دور اقتصادي وسياسي مؤثر وفاعل في هذه المنطقة بعد الابتعاد عن الأدوات الإيديولوجية أو العقائدية في توجهاتها نحو تحقيق السلام والاستقرار. فالتحرك الروسي قد أحل التعاون والتنسيق في هذه المنطقة محل المواجهة والصراع وأدّى دوراً إقليمياً وفاعلاً في مختلف المجالات في تغيير توجهات روسيا نحو المنطقة[١] .

وفي العلاقة مع الهند شهدت نيودلهي زيارة مهمة للرئيس بوتين في تشرين الأول العام ٢٠٠٠، حيث وقّعت الدولتان العديد من الاتفاقيات جاء في مقدمتها إعلان المشاركة الإستراتيجية والذي وصف بأنه (نقلة كمية ونوعية جديدة) في العلاقة بين الدولتين.

وخلال هذه الزيارة أعلن الرئيس بوتين دعم بلاده لجهود الهند من اجل الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي وعدّها (مرشحاً قوياً ولائقاً) إلا أن بوتين أعاد التذكير بفكرة المثلث الصيني – الروسي – الهندي[٢]. وفي هذا السياق كانت زيارة الرئيس بوتين للهند استكمالاً لزيارته للصين في تموز العام ٢٠٠٠ واليابان في أيلول من العام نفسه من حيث تكريس التوجه الروسي شرقاً بعد أن سُدت الأبواب في وجهه غرباً بعد توسيع حلف شمال الأطلسي نحو دول الجوار القريب في أوربا الشرقية، إلا أن إمكانية قيام حلف روسي – صيني – هندي تبدو صعبة للغاية بسبب عدم تحمس الصين والهند للفكرة عندما طرحها رئيس الوزراء الروسي الأسبق يفغيني بريماكوف في كانون الأول العام ١٩٩٨[٣].

إلا أن ما تقدم لا ينفي حقيقة أن الهند والصين قد حظيتا بحوالي ٨٥% من الصادرات الروسية من الأسلحة خلال العام ٢٠٠٢ ولعل هذا يفسر حرص القيادة الروسية على تطوير العلاقات مع هاتين الدولتين [٤].

٣.دائرة الشرق الأوسط:

---

١. ممدوح أنيس فتحي. الدور الجديد للقوى الكبرى في آسيا. محمد السيد سليم (محرراً). آسيا والتحولات العالمية. مركز الدراسات الآسيوية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية . جامعة القاهرة ١٩٩٨. ص١٠٨-١٠٩.

٢. احمد دياب . زيارة الرئيس بوتين للهند الأبعاد والدلالات. السياسة الدولية . العدد ١٤٣. يناير ٢٠٠١. ص١٩٣-١٩٥.

٣. المصدر نفسه ص١٩٤.

٤.. هل تتجه روسيا لاستعادة دورها العالمي . مصدر سابق. ص٢.

بدت الروابط الاقتصادية بين روسيا ودول الشرق الأوسط محكومة بالاعتبارات المصلحية بدلاً عن الاعتبارات الإيديولوجية ولا سيما بعد فشل التجربة الشيوعية والتحول إلى تبني اقتصاد السوق وخصخصة المشاريع الاقتصادية، حيث أصبحت السياسة الخارجية الروسية تخدم السياسة الاقتصادية للبلاد[١]. ويمثل تطوير التعاون الاقتصادي ما بين روسيا ودول الشرق الأوسط احد الخيارات أمام روسيا لتطوير اقتصادها من دون الاعتماد على القروض والمنح الدولية التي تقيد حرية التصرف الخارجي لروسيا لا سيما تجاه قضايا منطقة الشرق الأوسط.

ويؤكد الرئيس بوتين على أهمية تطوير العلاقات مع دول المنطقة بقوله : (كان تطوير العلاقات المتعددة الجوانب مع البلدان العربية وسيبقى توجهاً مهماً في السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية، ويؤدي تعزيز الاتصالات المباشرة ... دوراً مهماً في هذا المجال... ومن مصلحتنا في الوقت الراهن توسيع التعاون في المجالات ذات الأولوية كالطاقة والتجارة والتعاون الإنتاجي، وتتوفر إمكانيات كبيرة في مجال العلوم والتكنولوجيا الحديثة حيث تستطيع الموارد المالية العربية إذا اقترنت بالتكنولوجيا الروسية المعاصرة ان تعطي نتائج جيدة [٢].

ويعود العامل الأهم في عودة الاهتمام الروسي إلى الشرق الأوسط إلى تنافس الشركات الغربية الكبرى على استغلال الثروات البترولية التي تزخر بها هذه المنطقة وماترتب على اقصاء الشركات الروسية من المنافسة في المنطقة ، وهذا ما أكده احد الباحثين الروس بقوله: (أن ما يجري في الشرق الأوسط وفي الخليج لا بد وان ينعكس علينا أو في دول جوارنا القريب من الشيشان وطاجاكستان وأفغانستان)[٣].

لقد سعت روسيا إلى تطوير علاقاتها مع إيران التي يتزايد اهتمامها بمحيطها الإقليمي وخاصة بعد أن دخلت إيران إطار التنافس للدخول إلى جمهوريات آسيا الوسطى مع كل من تركيا المدعومة من الغرب وروسيا التي تعد هذه المنطقة مجالاً حيوياً لها[٤]. إلا أن التقارب بين روسيا وإيران يبرز عدة دوافع مهمة تجعل إيران تسعى إلى ضمان موقف روسي إلى جانبها وهي:

---

١. احمد حسين شحيل . مصدر سابق . ص٧٢.

٢. فلاديمير بوتين يصف تطوير العلاقات مع البلدان العربية بأنه توجه مهم في السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية، المصدر:

http://www.ru4arab-ru/cp/eng.php?id=200501091310208art=20060228114725

٣. نبيه الأصفهاني.السياسة الخارجية الروسية في مرحلة التحول الديمقراطي. ص٢٢٧-٢٢٨.

٤. لمى مضر جري الأمارة. سياسة روسيا الاتحادية تجاه منطقة الخليج العربي وآفاق المستقبل. رسالة ماجستير (غير منشورة). كلية العلوم السياسية . جامعة النهرين . بغداد . ٢٠٠٠. ص٧١.

١. سعي الولايات المتحدة إلى عزل إيران عن محيطها الإقليمي، وتخويف روسيا من (الإسلام الإيراني).
٢. مخاوف إيران من الطروحات الوحدوية للتيارات القومية في أذربيجان من اجل إنشاء (أذربيجان الكبرى) مع وجود أقلية أذرية تقدر بحوالي ٢٠ مليون اذري في إيران، مما يدفعها للتعاون مع روسيا لحل النزاعات العرقية في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز.
٣. اعتماد إيران على روسيا في التزود بالأسلحة كما ان حجم التبادل التجاري بينهما هو اكبر من حجم التبادل التجاري بين إيران والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى.
٤. الاستفادة المشتركة من الثروات الطبيعية والنفطية في بحر قزوين.
٥. الحصول على تكنولوجيا متقدمة والسعي للاستفادة من الدعم الروسي في مواجهة القضايا والمشاكل الإقليمية وإقرار التسوية لها[١].

ويمثل العامل الاقتصادي عاملاً محدداً ورئيساً للسياسة الروسية تجاه المنطقة فامتلاكها لأكبر مخزون نفطي في العالم يشكل اليوم احد المحددات الأساسية في الإستراتيجية الروسية، ويعود ذلك إلى ارتفاع كلفة استخراج النفط الروسي في سيبيريا بسبب الصعوبات التقنية. وعلى الرغم من أهمية نفط بحر قزوين فان الرغبة الروسية في إضعاف النفوذ الغربي في منطقة الخليج تعزز أهمية نفط الخليج العربي لروسيا.

ويؤكد هذه الأهمية بكل وضوح (فيكتور بوسفاليك) بقوله :
"أن تعزيز دور روسيا في حفظ الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي دليل على الدور الايجابي الذي تعتزم روسيا القيام به في المنطقة. ذلك الدور الذي يتصل اتصالاً مباشراً بالمصالح القومية الروسية " . وأضاف بقوله: " صحيح أن الحرب الباردة قد انتهت ولكن التنافس ما زال موجوداً واللهجة القديمة المعادية للغرب تناسب الدبلوماسية الروسية الجديدة"[٢].

---

١. احمد حسين شحيل . مصدر سابق . ص١٢٦-١٢٧.

٢. تعود بداية التوجه الروسي تجاه منطقة الخليج العربي إلى عقد العشرينات من القرن الماضي إذ كانت روسيا السوفيتية أول من اعترف بالدولة السعودية المستقلة الموحدة في العام ١٩٢٦ وأخذت العلاقات التجارية بالتطور بينهما لكنها مرت بفترة قطيعة دامت خمسين عاماً حتى عادت في العام ١٩٩٠ وافتتحت سفارتا البلدين منذ العام ١٩٩١ مجدداً. أنظر يوري زينيين من موسكو . ذكرى هامة في حياة المملكة العربية السعودية .. المصدر:
http://www.ru4arab-ru/cp/eng.php?id=200501091310208art=20060929214323

وفي العلاقة مع العراق انتهجت موسكو سلوكاً دبلوماسياً سلمياً يؤكد خبرة واسعة في الشؤون الإقليمية، ودأبت موسكو على معارضة القرارات الأمريكية ضد العراق، إلا أن الموقف الروسي كان أكثر توافقاً مع متطلبات التفاوض السلمي مع رفض إي إجراء يؤدي إلى المساس بوحدة العراق. وكان هذا الموقف منسجماً مع مواقف أغلبية الدول العربية تجاه العراق(١).

وتتطابق وجهة نظر روسيا مع العالم العربي والإسلامي في الكثير من الأمور والقضايا في مجال مكافحة التطرف والإرهاب، والعمل على توسيع التعاون بين روسيا والعالم الإسلامي عبر منظمة المؤتمر الإسلامي واللجان المشتركة ضمن مجلس الأعمال الروسي – العربي، وإنشاء مركز الحوار العربي – الروسي الرامي إلى تفعيل التعاون الثقافي بين الجانبين، والذي لاقى ترحيباً من مجلس السفراء العرب في روسيا الاتحادية، الأمر الذي يستدعي في أذهاننا الدور المناط بالثقافتين الروسية والعربية في تكريس وتفعيل مطلب التنوع الثقافي الذي لا محيد عنه في مواجهة نزعات الهيمنة اللغوية والفكرية، ودور الحضارتين العربية والروسية في إرساء إستراتيجية حوار ثري وناجح بين الحضارات ومدى الحاجة إلى هذا الحوار لدرء المخاطر التي أضحت تهدد العالم في أمنه واستقراره كنزعات العنصرية الثقافية والتطرف الديني والانكفاء على الخصوصيات الضيقة العاجزة عن التواصل مع الآخرين، وفي المقابل فالمملكة العربية السعودية – على سبيل المثال- كانت من البلدان الأوائل التي أيدت مبادرة روسيا بشان الانضمام إلى منظمة المؤتمر الإسلامي بصفة مراقب ومارست دوراً مهماً في اتخاذ القرار الايجابي بهذا الشأن. وبفضل ذلك شاركت روسيا لأول مرة بصفة مراقب في القمة الاستثنائية لمنظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في ديسمبر ٢٠٠٦ في مكة المكرمة (٢).

مما تقدم نجد أن السعي الروسي نحو المنطقة العربية والخليج العربي تحديداً يقوم بالدرجة الأساس على معيار المصلحة، فروسيا بحاجة إلى رأس المال الخليجي أكثر من حاجتها إلى خلق صدامات ومواجهات مع إي طرف كان، فالمشاكل الداخلية لروسيا أصبحت تشكل محور السياسة الخارجية الروسية ومحاولة إيجاد توازن مع كل الأطراف في المنطقة واثبات دورها كدولة يعتمد عليها من قبل دول الخليج

١. نبيه الأصفهاني .السياسة الخارجية الروسية في مرحلة التحول الديمقراطي. مصدر سابق. ص٢٢٧.
٢. ثمانون عاماً من الصداقة والتعاون في عمر العلاقات الروسية السعودية. المصدر:
http://www.ru4arb.ru/cp/eng.php?id=200501091310208art=20060430192243

العربي سواءاً دول مجلس التعاون الخليجي أو العراق أو إيران، وفي هذا نجد أن روسيا وتحركاتها تسعى إلى عدم تجاهل طرفي المعادلة في ميزان القوى على المستوى الإقليمي وتحديداً السعودية وإيران.

وإزاء استمرار تدهور الوضع في العراق واحتمال احتدام النزاع حول إيران توجه بلدان الخليج العربية أنظارها إلى روسيا متوقعة أن تؤثر موسكو على من اعتاد اللجوء إلى القصف الصاروخي لحل المشاكل، كما يروق لدول الخليج العربي أن روسيا ترفض مقاطعة حركة المقاومة الإسلامية حماس في فلسطين في حين تتمنى الولايات المتحدة أن تفشل الحكومة التي شكلتها حماس في غزة وفي الضفة الغربية[١].

كما ترتبط روسيا بعلاقات وثيقة مع المملكة العربية السعودية فقد زار ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز روسيا في ايلول العام ٢٠٠٣ حيث جرى خلال الزيارة التوقيع على العديد من الاتفاقيات التي أرست قواعد التعاون الروسي السعودي. كما تتلاقى مصالح البلدين في مجال النفط والغاز لدى التعامل مع الشؤون الدولية والاقليمية إذ انهما من اكبر مصدري المحروقات للعالم ولهما دورٌ مهم في استقرار أسوق النفط العالمية، فضلاً عن دور الشركات الروسية مثل (ستروي ترانس غاز) و (لوك أويل) في هذا المجال[٢].

ولا بد من التأكيد أن اتجاه الشرق الأوسط في السياسة الخارجية الروسية كان من أكثر الاتجاهات نجاحاً في العام ٢٠٠٦ فقد برز التعاون الروسي – المصري ليشكل مثالاً واضحاً على عودة روسيا إلى منطقة الشرق الأوسط في المجال الاقتصادي إلى جانب الحوار الروسي المكثف مع سوريا في ضوء زيارة الرئيس السوري بشار الأسد إلى موسكو في نهاية ذلك العام.

وتميزت زيارة الرئيس بوتين للجزائر بأهمية كبيرة بالنسبة للعلاقات الثنائية بين البلدين واللذين يلبيان حوالي ٤٠% من احتياجات أوربا من الغاز والمعادن الأخرى[٣].

ثانياً : محددات السياسة الخارجية الروسية

---

١. دول الخليج العربي تحتاج إلى روسيا. المصدر:
http://www.ru4arb.ru/cp/eng.php?id=20050109131020

٢.يوري زينيين مصدر سابق ص٢.

٣.ماريانا بيلينكايا .وزارة الخارجية الروسية راضية عن نتائج سياستها الشرق اوسطية . مصدر سابق.

على الرغم من كل الجهود الروسية للارتقاء بالسياسة الخارجية على مختلف الأصعدة مع كل دول العالم، إلا أن هذه السياسة ما زالت تعاني من تأثير العديد من المحددات في الداخل والخارج وأبرزها:

١. **ضعف دور الخارجية الروسية.** وهذا ما توضح في كلمة الرئيس بوتين أمام تجمع لسفراء روسيا في ١٣٠ دولة بمناسبة مرور ٢٠٠ عام على تأسيس وزارة الخارجية الروسية في تموز العام٢٠٠٦ حيث شن بوتين هجوماً عنيفاً على الخارجية الروسية واتهمها بالفشل في إقامة علاقات صداقة ودية مع وسائل الإعلام الأجنبية والعجز عن إقامة علاقات جيدة على الصعيد الدولي، وان الدبلوماسيين الروس لم يؤدوا واجبهم كما ينبغي في الدفاع عن مصالح روسيا وأضاف أن سياسة التكتم والعجز عند التعامل مع وسائل الإعلام والمؤسسات الدولية في المجتمع الدولي لم تخدم مصالح روسيا(١) .

٢. **الأزمة الاقتصادية:** لقد عانى الاقتصاد الروسي من الانحلال مدة طويلة قبل أن يتولى بوتين منصبه كرئيس للدولة الروسية فقد امتلكت روسيا القوة العسكرية لكنها افتقرت إلى القاعدة الاقتصادية. فقد كانت رؤية الرئيس يلتسن أن العلاج المفيد للاقتصاد الروسي هو الانتقال إلى الرأسمالية مرة واحدة أو ما يسمى (العلاج بالصدمة) لتحقيق النمو الاقتصادي وبدأ منذ العام ١٩٩٢ بتحرير التجارة وخفض الإنفاق الحكومي وإصلاح الضرائب وخصخصة مؤسسات الدولة وغيرها لتحقيق هذا الهدف(٢) .

وجاءت محاولة موسكو تحويل المركب الصناعي – العسكري الذي يمثل ٨٠% من واردات الخزانة العامة إلى إنتاج صناعي، والتعهد الروسي بالحد من مبيعات السلاح ليشكل مأزقاً بالنسبة للخزانة الروسية بعد اختفاء عملاء مثل إثيوبيا وأفغانستان وكوبا وكوريا الشمالية وايضاً دول أوربا الشرقية. فضلاً عن المساندة الروسية للإستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج ومقاطعة ليبيا أدت إلى زيادة خسائر موسكو المالية وكانت هذه السياسة موضع نقد من قبل البرلمان الروسي وخصوصاً في التخلي عن الدول التي كانت حليفة في الماضي.

ومع استمرار تردد المؤسسات المالية الغربية تجاه دعم روسيا بدأت السياسة الخارجية الروسية تقلص الالتزام نحو الغرب، وبدأت محاولات استعادة ودعم وجود الدبلوماسية الروسية في المناطق التي

---

١. هل تتجه روسيا لاستعادة دورها العالمي. مصدر سابق. ص٣.
٢. لمى مضر جري الإمارة . مصدر سابق . ص٢٩-٣١.

شهدت تقلصاً وبصفة خاصة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الصغرى، ومن هنا نجد أن الموقف تجاه العراق قد تحول إلى المناداة برفع العقوبات المفروضة على العراق قبل احتلاله العام ٢٠٠٣. أن هدف الرئيس بوتين البعيد المدى هو استعادة مكانة روسيا كقوة كبرى من خلال إعادة توجيه الاقتصاد. إلا أن البلاد واجهت مشاكل جدية مثل نقص رأس المال وصعوبات تقديم الاستثمار الأجنبي وأعباء الدين الثقيل بالوقت الذي وصل فيه الدين الروسي الخارجي إلى حوالي ١٦٥ بليون دولار حيث أعيد تسديد حوالي ١٤-١٩ بليون دولار ليصل إلى حوالي١٠% من الناتج القومي الإجمالي خلال حقبة بوتين الأولى، يضاف إلى ذلك أعباء إيواء الشيشان وإسكانهم بعد الحرب والذي استلزم مبالغ كبيرة من المال، وبالشكل الذي لم يترك في الولاية الأولى للرئيس بوتين أي فرصة للتحرك سوى طلب المساعدة الاقتصادية من الدول الغربية، ولهذا بقيت العلاقات الخارجية الروسية محددة بشدة ومقيدة، والعقبات التي عانت منها الدولة في الجانب الاقتصادي كانت جزءً مهماً في التحرك السياسي الخارجي للرئيس بوتين[١]. حيث كان لتحسن أداء الاقتصاد الروسي في العام ٢٠٠٠ وتزايد معدل النمو الذي وصل إلى نسبة ٦،٩ % خلال الحقبة من كانون الثاني إلى آب العام ٢٠٠٣ دور واضح على مجمل أوضاع البلاد، إذ كان هذا التحسن وراء إعلان روسيا أنها ستفي كلياً بالتزاماتها في دفع الدين الخارجي المستحق عليها عن العام ٢٠٠٢ والذي يقدر بمليار دولار. كما أعلنت روسيا إلغاء ٣٥ مليار دولار من أصل ما نسبته ١٧،٣% من الديون المستحقة على الدول الإفريقية، وهو ما يعادل نصف ما ألغته الدول الدائنة الأخرى مجتمعة من الديون الإفريقية. وقد كان لهذا تأثيره المباشر في قبول العضوية الكاملة لروسيا في مجموعة السبع الصناعية الكبرى لتتحول بذلك إلى مجموعة الثمانية في حزيران ٢٠٠٢[٢].

٣. **ضغط القوى الداخلية**: ويبرز تأثير هذه القوى الداخلية في قضية جزر الكوريل والعلاقة مع اليابان، فالتيار القومي والتيار المتشدد يعارضان تسليم هذه الجزر إلى اليابان يضاف إليهم ٤٧ ألفاً من المواطنين الروس من بينهم عشرون الفاً من العسكريين الذين يسكنون الجزر بل أن حاكم مقاطعة سخالين الروسية قد تزعم الدفاع عن الجزر ومقاومة تسليمها، كما أن ٧٠% من مواطني هذه الجزر قد صوتوا في العام ١٩٩١ ضد إعادة الجزر إلى اليابان[٣].وفي ضوء

1 .Liu Guiling .op.cit .pp. 1261-1262.

٢. هل تتجه روسيا لاستعادة دورها العالمي. مصدر سابق. ص٣.

٣. د محمد طه. التحولات العالمية والصراعات الإقليمية في آسيا. مصدر سابق. ص٤٥.

المعارضة الداخلية الواسعة لإمكانية إعادة هذه الجزر فقد شكَّل هذا الموقف عاملاً محدداً للتحرك السياسي الخارجي الروسي تجاه اليابان وسد الطريق أمام أية محاولة لتقديم تنازلات سياسية روسية في هذه القضية.

٤. **توسع حلف الناتو شرقاً:** لقد مثّل توسع الناتو شرقاً ليشكل تهديداً لمصالح وأمن روسيا بالدرجة الأولى لأنه يهدف إلى عزل روسيا عن أوربا ويقضي على أملها في الاندماج في العمليات التكاملية التجارية على المستوى الاقتصادي والسياسي والأمني، بل أن الروس يعتقدون بان هذا التوسع سوف يؤدي إلى بروز خطوط تماس جديدة في القارة تنذر بعودة الحرب الباردة.

وتأتي المواقف الرسمية والحزبية في روسيا لتعارض توسع الناتو باتجاه الشرق، ويؤكد بريماكوف وزير الخارجية الأسبق بقوله: (أن اقتراب مرافق الناتو العسكرية من أراضي روسيا سيخلق لنا مصاعب عسكرية وسياسية) . من جهة أخرى يؤكد زعيم الحزب الشيوعي الروسي غينادي زيغانوف أن الغربيين هم المستفيدون من هذا التوسع بقوله : (أن هذا التوسع يستفيد منه صانعو السلاح الغربيون والأمريكيون الذين سوف يخلقون أربع ملايين فرصة عمل جديدة من جراء ذلك)[١].

وعلى الرغم من استمرار توسع الناتو نحو الشرق والقبول به كأمر واقع إلا انه لا يعني موافقة عليه، وان عدم امتلاك روسيا لوسائل منعه من التوسع لم يمنعها من إعلان قيام (خط احمر) عندما أوضحت أن انضمام أوكرانيا ودول البلطيق الثلاث سوف يكون مبرراً لإعلان الحرب مما قد يتسبب في تدهور العلاقات بين الشرق والغرب.

ويشير وزير الدفاع الروسي إلى هذه الحقيقة في حديث له في ٢٧ نيسان عام ١٩٩٩ بقوله: (أن مذهب الناتو الجديد يتضمن الانتشار خارج المنطقة يجبر روسيا لإعادة الاعتبار للعديد من الشروط لضمان أمنها العسكري فيما يتعلق بكل من القوات التقليدية وقوة الردع النووي الاستراتيجي) وأضاف محذراً : (بان أبعاد توسع الناتو مثل ضم دول البلطيق سوف يكون تهديداً كبيراً لروسيا وسوف نتخذ كل الإجراءات الضرورية لتقليل التهديد العسكري والذي سيأتي من هذه التطورات).

---

١. احمد حسين شحيل . مصدر سابق . ص١٠٩.

وفي رئاسة بوتين تحسنت العلاقة مع الناتو بزيارة اللورد روبرتسون سكرتير الناتو إلى روسيا في آذار ٢٠٠٠ واجتماعه بالرئيس بوتين وتأكيده على استمرار الاتصالات بين الطرفين حيث سبق وان أوضح الرئيس بوتين إمكانية انضمام روسيا إلى الناتو إذا اخذ الأخير اهتماماً بمصالح روسيا واعتبار روسيا كشريك متساوٍ(١).

أن لجوء روسيا لبناء تحالفات سواء مع الصين أو الهند أو الاتحاد الأوربي وغيرها من اجل زيادة نفوذها وتأثيرها العالمي يقوم على افتراض استمرارية السياسة التي ينتهجها الرئيس بوتين منذ توليه الرئاسة في العام ٢٠٠٠ وهو ما قد لا يحدث بالضرورة، إذ ربما يفضل خلفاؤه مع انتهاء ولا يته في العام ٢٠٠٨ عدم المضي قدماً في استكمال سياسته ومع ذلك فان التغيرات الإستراتيجية المتوقعة في البيئة العالمية خلال العقدين المقبلين تتيح مكاسب وخيارات مفيدة لروسيا يمكن أن تستغلها لتعظيم دورها ومكانتها العالمية والإقليمية. إلا أن كل ما تقدم لا ينفي حقيقة المخاوف الروسية من الوجود الغربي بالقرب من حدودها وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية ويؤكد هذه الحقيقة الرئيس بوتين بقوله : (أن التغلغل الأمريكي في مناطق النفوذ الروسية يهدد مصالح روسيا وأمنها القومي)(٢).

((الخاتمة))

ورثت روسيا معظم الممتلكات المادية والبشرية للاتحاد السوفيتي السابق وورثت ايضاً مقعداً دائماً في مجلس الأمن الدولي، إلا أن إحدى الأدوات المهمة التي تجعل روسيا قوة عظمى هو امتلاكها لترسانة نووية والتي تؤهلها للعب دور عالمي، بعبارة أخرى انه وعلى الرغم من المشاكل الداخلية والخارجية التي تمر بها روسيا إلا أن هذا لا يقلل من عدّ روسيا قوة عظمى، إذ أن لديها الإمكانيات المادية ولكن ما تحتاج إليه هو الاستقرار الداخلي والإقليمي وعلى حد تعبير يفغيني بريماكوف حول مكانة روسيا في المستقبل يؤكد: (أنا واثق بان روسيا ستكون دائماً دولة عظمى ولا يكمن الأمر هنا في الحنين إلى الماضي وإنما استند إلى مرحلة التفكير الواعي أن هذه العظمة لاتستند الآن إلى قدراتنا الإستراتيجية مقارنة بالولايات المتحدة فقط، بيد أن هذا ليس هو الكارت الوحيد الذي بحوزة بلادنا خذوا مثلاً مساحة الأراضي والقدرة العلمية وثقافة الشعب وذلك الدور البارز الذي احتلته روسيا دائماً في المجال الروحي).

1 . Liu Guiling .op.cit .pp. 1258.

٢. عبد الله صالح . مستقبل السياسة الخارجية الروسية . مجلة العصر. ٢٠٠٥. المصدر:
http://www.alaser.ws/index.cfm?method=home.conten/id=6708

إلا أن القيادة الروسية تدرك أن وضع القوة العظمى في القرن الحادي والعشرين لا تتحدد مقوماتها بقدر ما تملكه من السلاح النووي فحسب فقد عبر الرئيس بوتين عن هذا بقوله: (لا تظهر قوة الدولة في عالمنا الآن من خلال ما تملكه من قوة عسكرية فحسب بل من خلال قدرتها على البروز في المجال التكنولوجي وتوفير مستوى معيشي أفضل لشعبها).

إلا أن الدراسة تظهر أن السياسة الخارجية الروسية قد تحولت بعد مرور الفترة الأولى من التحول الديمقراطي، إلى ضرورة عدم الاستسلام والتبعية للغرب، حتى وان كان الهدف الأساسي منها هو إقامة رأسمالية روسية جديدة قادرة على الدخول في الساحة العالمية وحرية الأسواق، فالسياسة الخارجية الروسية توضح أن ما تم القيام به من تنوع في ترتيب الأولويات لهذه السياسة قد بينت ضرورة عدم الخلط بين الأهداف الثابتة المستخلصة من الماضي وبين المتغيرات ذات الطابع الظرفي وأهمية التركيز على ثوابت السياسة الخارجية الروسية. وفي ضوء ما تقدم نجد أن مستقبل السياسة الخارجية الروسية يتحدد في ضوء توافر عدد من النتائج المهمة وهي:

١. الحصول على ما تحتاجه روسيا من دعم مالي خارجي لغرض النهوض بالاقتصاد وزيادة الإنتاج وإعادة توزيع الدخل الوطني وقدرتها على معالجة المشاكل الداخلية.
٢. إجراء عملية إصلاح للأوضاع الداخلية للقضاء على الآثار السلبية التي أفرزتها سنوات التحول الديمقراطي.

وأخيراً نجد أن السياسة الخارجية والتحرك الدبلوماسي الروسي سعى إلى تحقيق الأهداف الآتية:

أ. الاحتفاظ لروسيا بدور مميز في صياغة أمن أوربي مشترك جديد في ضوء الوثيقة التأسيسية الخاصة بتنظيم العلاقات والتعاون والأمن بين روسيا وحلف الأطلسي وهي الأساس لبناء شراكة جديدة تأخذ في الاعتبار المصالح الأمنية لجميع الدول الموقعة عليها.

ب. الاستفادة من الانتماء العرقي في تسوية الصراع العرقي وخصوصاً بين السلاف والأعراق الأخرى مثل الصرب مع البوسنيين والكوسوفو.

ج. العمل الجاد لقيام تكتلات إستراتيجية ودعم قدراتها للوقوف على قدم المساواة إلى جانب القطب الأوحد والحد من الهيمنة الأمريكية والعودة إلى عالم متعدد الأقطاب.